

مهمة ٦ لمقرر قضايا بحثية ٣

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي

مهمة ٦



عنوان البحث

"أثر الإفصاح الإلكتروني والذكاء الاصطناعي في تحديد نطاق المسؤولية المدنية لشركات الوساطة المالية: دراسة قانونية تحليلية مقارنة"



إعداد خطة بحث مفصلة تتضمن مشكلة البحث وأهميته وأهدافه والمنهجية المقترحة.

المهمة المطلوبة



أولاً: مشكلة البحث:

شهد قطاع الوساطة المالية تحولاً رقمياً متسارعاً أدى إلى اعتماد الشركات على نظم الإفصاح الإلكتروني والخوارزميات والذكاء الاصطناعي في تنفيذ الأوامر وتحليل البيانات وتقديم التوصيات للمستثمرين. وقد ترتب على هذا التحول بروز إشكاليات قانونية تتعلق بمدى انطباق قواعد المسؤولية المدنية التقليدية على الأضرار الناشئة عن استخدام الأنظمة الذكية أو قصور الإفصاح الإلكتروني.

وتتمثل المشكلة الرئيسة للدراسة في:

"مدى قدرة الإطار النظامي للمسؤولية المدنية في سوق الأوراق المالية على استيعاب صور المسؤولية الجديدة الناتجة عن استخدام الإفصاح الإلكتروني والذكاء الاصطناعي في أعمال الوساطة المالية، ومدى الحاجة إلى تطوير تشريعات تعالج هذه العلاقة المستحدثة."

ثانياً: أهمية البحث:

١. الأهمية العلمية:

- يسد فجوة معرفية في الدراسات القانونية العربية النادرة التي تناولت المسؤولية المدنية في ظل التقنيات المالية الحديثة.
- يقدم معالجة منهجية تربط بين القانون والتقنية والحوكمة في قطاع شديد الحساسية.
- يثري الأدبيات المقارنة من خلال تحليل أنظمة دولية متقدمة (الأوروبي - الأمريكي - السنغافوري).
- يمهد لطرح نظري جديد حول المسؤولية المدنية للخوارزميات وهي قضية صاعدة عالمياً.

٢. الأهمية التطبيقية:

- يساهم في تعزيز حماية المستثمرين في الأسواق المالية.
- يدعم الجهود الوطنية في التحول الرقمي والحوكمة المالية.
- يساعد شركات الوساطة على فهم التزاماتها القانونية عند استخدام الذكاء الاصطناعي.
- يتيح للجهات الرقابية (مثل هيئة السوق المالية) تصوراً علمياً لتطوير اللوائح التنظيمية.

- تحليل الإطار النظامي للمسؤولية المدنية في أعمال الوساطة المالية في النظام السعودي.
- بيان أثر الإفصاح الإلكتروني على نطاق المسؤولية المدنية للوسطاء.
- توضيح المسؤولية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في تقديم التوصيات وتنفيذ الأوامر.
- دراسة العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني والذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية بشكل متكامل.
- تقييم مدى كفاية التشريعات الحالية في مواجهة الأضرار التكنولوجية المستحدثة.
- اقتراح تعديلات تشريعية وإجرائية لتعزيز الحماية القانونية للمستثمرين.

رابعاً: أسئلة / فرضيات البحث:

١. الأسئلة الرئيسة:

- إلى أي مدى يسهم الإفصاح الإلكتروني في تحديد أو توسيع نطاق المسؤولية المدنية للوسطاء؟
- ما حدود المسؤولية القانونية عن الأخطاء الناتجة عن الخوارزميات والذكاء الاصطناعي؟
- هل الإطار النظامي الحالي في المملكة كاف لمعالجة هذه الأخطاء؟
- ما التجارب الدولية التي يمكن الاستفادة منها؟

٢. الفرضيات المتوقعة:

- توجد علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح الإلكتروني ونطاق المسؤولية المدنية.
- يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي في الوساطة إلى زيادة التعقيد القانوني في تحديد المسؤولية.
- تحتاج التشريعات الحالية إلى تطوير تشريعات خاصة بالوساطة الرقمية.

خامساً: منهجية البحث:

١. المنهج الوصفي التحليلي:

لتحليل النصوص النظامية (نظام السوق المالية - لوائح الهيئة - نظام الشركات)، والمفاهيم القانونية المتعلقة بالمسؤولية المدنية.

٢. المنهج المقارن:

لبيان الفروق بين التنظيم السعودي والتنظيمات الدولية (كالنظام الفرنسي والأوروبي والأمريكي) في مجال المسؤولية المدنية والحوكمة.

٣. المنهج التحليلي النقدي:

لفحص نتائج الدراسات السابقة واستنتاج أوجه القصور ومجالات التطوير.

٤. المنهج التطبيقي:

عبر تحليل حالات قضائية أو تطبيقات عملية في الشركات والسوق المالية لربط النظرية بالواقع.

سادساً: تصور مبدئي لخطة البحث:

- الفصل الأول: الإطار النظري للمسؤولية المدنية في الأسواق المالية.
- الفصل الثاني: الإفصاح الإلكتروني ومتطلبات الشفافية في الوساطة المالية.
- الفصل الثالث: المسؤولية القانونية عن أنظمة الذكاء الاصطناعي والخوارزميات.
- الفصل الرابع: دراسة مقارنة دولية.
- الفصل الخامس: النتائج - التحليل - التوصيات.



Thank You